

وقفة في ذكرى ٣٣ انتصارات



■ يوميّات الأحداث

كيف طرد سيسكو
من عمان

صدر
محرر

- الحرب الثورية في فيتنام
تاريخ وفنون الحرب الاميركية - الفيتنامية
تأليف: غابرييل بونيه - ترجمة: اكرم ديري والمقدم لهنري ديري
- على هامش نقد الفكر الديني
تأليف: الشيخ عثمان صفات
- نماذج لتخطيط الاقتصاد الوطني
تأليف: فؤاد خير مكري - ترجمة: المهندس محمد جبريل علي
- الطريق القومي لتحرير فلسطين
تأليف: جبريل خير مكري
- مذكرات حرب الغوار في كوربا ضد اليابان
تأليف: معبد الامارات التابع لجزيرة ليمون كوربي
- الاستراتيجية الطبقيّة للتورة
تأليف: جورج طرابيستي
- الامير الحديث
فضايا علم السياسية في الماركسية
تأليف: انطونيو غزالي
- الماركسيّة والمسألة القوميّة
تأليف: الياس مرقس
- المفهوم المادي للمسألة اليهوديّة
تأليف: ابراهيم ليون
- مذكرات كامل الجادرجي
وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي
تأليف: كامل الجادرجي
- في التنظيم الثوري طبعه جديدة موسعة
تأليف: جوزيف ستالين - ليون تروتسكي - جورج لوكاش
- نظرة في تطور المجتمع اليمني
تأليف: سلطانة محمد عمر
- حول مسائل الانتقال
من الرأسمالية الى الاشتراكية
تأليف: كيم ايل سونغ
- حول قيام التنظيم الشعبي
لثورة مايو السودانية
تأليف: الدكتور يوسف محمد بشارة
- الخليج العربي أو الحدود الشرقية
للوطن العربي - تأليف: الدكتور سيد نوفل
- سوسيولوجية ثورة
تأليف: فرانز فانون
- البكاء - رواية
تأليف: الدكتور يوسف دسيس
- منجوق الهمس - مجموعة قصص
تأليف: الدكتور يوسف دسيس
- صور على حائط المنفى شعر
تأليف: خالد مجيب الكويكبي

منشورات دار الطبيعة للطباعة والنشر - بيروت صرب ١٨١٣

مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية
شارع كولومباني المقترح من شارع السادات
بناية الدكتور راجي نصر
- رأس بيروت - لبنان

بيروت في ٨-٤-١٩٧٠

بمناسبة قدوم اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتحقيق انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان ، الى بيروت اعد مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ملفا كاملا حول انتهاكات اسرائيل لشريعة حقوق الانسان ولاتفاقيات جنيف، وقد قدم مساعد مدير المركز موجزا لهذا الملف أمام اللجنة صباح الثلاثاء ٧-٤-١٩٧٠ واستغرق تقديم الشهاداة ومناقشتها ساعة وربع الساعة . كما قدم المركز للجنة مجموعة من الدراسات والوثائق المتعلقة بسياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة . والجدير بالذكر ان المركز عرض أمام اللجنة للمرة الاولى مقتطفات من تقارير اعدتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف حول تعذيب السجناء العرب في الاراضي المحتلة وحول الاوضاع السيئة للسجون . وقد انارت هذه المقتطفات دهشة اللجنة واهتمامها وقد وزعت وكالة رويتر هذا الملف في مختلف أنحاء العالم . وبالإضافة الى ذلك فقد استقدم المركز شاهدة اوروبية لتدلي بشهادات خطيرة حول مشاهداتها في الاراضي المحتلة وخاصة من حيث وسائل اسرائيل في التعذيب وهدم المنازل والارهاب ومصادرة الاراضي والممتلكات العامة، وقد قدمت شهادة في جلسة مغلقة لاهمية المعلومات التي تقدمت بها .

في
المكتبات

■ ماذا مثل نشوء حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات ، وما هي حقيقة « الدور التاريخي » الذي استطاعت الحركة تاييده فعليا على امتداد خمسة عشر عاما ؟
■ كيف يحلل الفريق الماركسي اللبناني الخارج من الحركة في لبنان تجربته السياسية السابقة وماضي الحزبي ؟
■ لماذا كان تأسيس منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟ وما هو تحليلها الطبقي السياسي للوضع اللبناني ؟ وكيف تفهم المنظمة موضوع « بناء حزب ماركسي لبناني ثوري جديد في لبنان » ؟
■ هذا الكتاب يمثل محاولة للإجابة على تلك الاسئلة . وبه تحقق المنظمة خطواتها الاولى على طريق جهد نظري متصل .

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

(حركة القوميين العرب من الحزب الشيوعي الى الشاعرية)

تحليل ونقد

قدمه
محسن ابراهيم

دار الطبيعة - بيروت

وقفه في ذكرى ٢٣ نيسان



المسائل التي يطرحها وجود المقاومة أمام العمل اليساري في لبنان

عام ينقضي على معركة نيسان ، حينها تصدت الجاهي اللبنانية والفلسطينية للرصاصة ، وحقت من أبنائها شهداء وجرحى في أكثر من مكان . كانت معركة نيسان فاتحة معارك أخرى عقبها، كما كانت المعركة الأولى التي تخوضها الجاهي في لبنان بعد ركود طويل دام عشر سنوات .

وخلال ذلك الزمن ، استطاع النظام الشهابي أن يلجم التناقضات الداخلية فيها في حدود مصلحة التحالف الطبقي الحاكم : استطاع أن يلجم بالقمع المطن الأحزاب والؤسسات والنقابات ، وأن يعصر التدخل العربي في حدود مصلحة التحالف الحاكم . لذا كانت تظاهرات نيسان بعد تهازل السلطة في الرد على عدوان المطار — الذي أنشاح للفدائيين أن يجدوا لهم موطئ قدم ثابتة في الجنوب — ردا فعليا على بقاء الحركة المطلبية التي قامت عقب فضيحة المطار ضمن المدارس والجامعات . معركة نيسان كانت فاتحة لأزمة اللبنانية . فلم يعد باستطاع لجم التناقضات، وابتلاؤها دوما أسيرة الانقسام الطائفي ، كما لم يعد بالإمكان السيطرة على الانقسام الطائفي نفسه ، ولذا كان قد عكس طبيعة هذه التحالف الحاكم قاعدته الصلبة ، وأن يفقد بذلك تماسكه .

وإذا كانت معركة نيسان قد دفعت النظام إلى التراجع باديء ذي بدء ، حتى أن وزير الداخلية وقف أمام التلفزيون بخيلاء مضحكة متحلا بمسؤولية ما حدث في محاولة خائبة لليبس لبوس السفاح الحديدي (١) ، فإن هذا التراجع إذا كان قد عكس طبيعة كان يطرح على الحدود وطنيتها ، فإنه عكس أيضا ذهولها أمام اختيار نيسان كما فضح هشاشة القاعدة التي يقوم عليها تماسك النظام (صهر الانقسام الطائفي في حدود معينة مع إبقائه قاعدة للحكم) وبذا كان أشبه بعشد آخر لطاقت قاربت الفقاد . وإذا كانت معركة نيسان قد حدثت في ظل وجود المقاومة وبناي هذا الوجود ، فإنها حدثت في وقت يترايط فيه القمع البطش والعلمي بالتخاض القوة الشرائية واضطراب الفعالية ، وهذا ما كان يقتضي قدرا كبيرا من الأعداد والتنظيم الجاهي . من هنا كان قيام لجان دعم العمل الفدائي ضروريا للافتتاح على الحركة الجاهية ووضعها أمام

بد أن تبرز غورا الإزدواجية القائمة بين سلطة التقرير والتنفيذ ، وأن يوجد من يتحدث عن هذه الإزدواجية من داخل الحكم . يزيد على ذلك أن الحدود التي وقفت عندها الحركة والمقاومة ، اتاحت لهذا الصراع أن تنفجر .

اليسار لم ينجح في عمله الجاهي . لم تستطع لجانه أن تصل إلى الافتتاح على التيار الجاهي العريض ، كما أن تجهه لم يستطع أن يتحول إلى « قيادة حرب اليسار »، رغم نواي المعارك بعد نيسان ، وبلوغ هذه المعارك أحيانا في حجمها وطاقتها حدا بعيدا، كانت هناك حركة شعبية ولكن لم يستطع اليسار أن يجد له جذورا ثابتة فيها ، وكانت هناك أكثر من موقعة كبيرة ، غير أن اليسار بقي بعيدا عن أن يكون مركزها .

إذا كانت المقاومة قد بقيت حتى الآن طارنا سلبيا ، فإنها لم تستطع أن تبني إلا على البنى القديمة التي وجدتها ، ورغم أن بناها قد تكون فاعلة فإن طبيعة المقاومة الحالية تجعلها أدنى إلى الانحواء من قبل القاعدة التي تبني عليها والتحالفات التي تمهدا . وبهذا لا تسهم المقاومة في الصالح أمام الحركة الشعبية لتحفظ بعناصر وعيها السابق فحسب ، بقدر ما تسهم في تفجير خواص هذا الوعي وإزهاره ، من هنا فإن تقاليد العمل الوطني ضمن العلاقات السائدة لبنانيا. على أن الكلام عن المقاومة لا يكمل إبعاد الموضوع ، فالحركة الشعبية بسماتها الأساسية (الحائز الطائفي ، والانتفاخ الذي دام عشر سنوات ، والعلاقات العائلية ، وتركيب الأحياء) بهذه السمات كانت الحركة الشعبية عاجزة عن وعي المسائل الفعلية التي يطرحها وجود المقاومة ، وعسى الإنسان الفعلية التي تضعها أمام النضال الوطني في لبنان بوصفها طبيعة النضال العربي المادي للبربرية.

ولذا كان العصر الوطني يفجر ضمن العلاقات السائدة ، بدون أن يتجاوز تغيراته (التي لا شك بوجودها) أطار هذه العلاقات . من هنا كانت الحركة الشعبية تتحقق مباشرة بالمقاومة على صعيد وطني منقطع عن آفاق الحقيقة، وبهذا كان كل من الحركة الشعبية اللبنانية والفلسطينية يسهم في شل العامل الوطني عن الفعل في القاعدة الاجتماعية لأخرى ، مسهما يكن بوسع الانقسامات اللبنانية الطائفية اختواء بقدر ما كان في وسعه هو أن يطلق هذه الانقسامات من عقابها . لم يكن في وسع « الوحدة الوطنية » في هذا حالة أن تقدم لحظة الواجهة والهجوم ، بقدر ما كان يمكن أن تأتي في أعقاب الهجوم لتكون وسيلة لتضديد الجراحات ووسيلة لإعادة الاعتبار إلى حكم مرغته المعارك الخاسرة بالهوان . كانت الشهابية تنفع الزمن من وجودها كمؤسسة ، وكسلطة. تظهر عاجزة عن الدفاع والحكم . من هنا كان استعداد ممثلي الطوائف ضروريا في آخر الطائف . وهؤلاء أنوا هذه المصرة بوصفهم ممثلين للطوائف ، فعمل كل منهم شروط طائفته وشروطه الخاصة ، وقبلت كل هذه الشروط ، رغم ما بينها من تعارض ، فإن تنفيذها شبه مستحيل نتبع استحالة من الانقطاع القائم بين سلطة التقرير وسلطة التنفيذ (كما ظهر في الحوادث الأخيرة) . وكان يكفي أن لا تدعن سلطة التنفيذ لما تشه له سلطة التقرير لتتحول هذه الأوامر إلى أقاويل في الهواء .

أما اليسار فإن فشل أشكال عمل الجاهي ، يواجهه بمسائل محددة لا يمكن الهرب منها . فإذا كانت الحركة الشعبية تتحقق بالمقاومة مباشرة ، وتبقى عاجزة عن قبول أشكال التنظيم والسلطة الشعبية ، فإن هذا يفرض على اليسار مراجعة أشكال العمل الشعبي اللبناني ومعرفة مستويات الانتقال بين التناقضات المعيدة .

أن عاما ينقضي على معركة نيسان ليسمحلا لإعادة الذكريات ، بل هو محل مناسب لدراسة مرحلة من العمل اليساري والشعبي في لبنان. فإن المسائل التي يطرحها وجود المقاومة على الواقع ، لم تجد جيها أجوبة صحيحة ، كما أن الطاقات التي يفجرها هذا الوجود لم تستفد بعد .



الصراع الجنبلاطي-الشهابي أيضا..

متابعة لاتحباهاث الصراع والامكانيات الفعديّة للمشروع الجنبلاطي

الصراع الجنبلاطي — الشهابي ، لم يشارف نهايته بعد ، رغم أنه صار إلى شيء من الهدوء الذي يعقب عادة معارك خاضها هذا القدر من القوى ، وتداخلت فيها هذه الإصعدة ، هذا الهدوء لا يعني البتة أن الطاقات الكامنة في المعركة قد قاربت النفاد ، بل يعني أن قرب معركة السبعين يدفع وتيرة الصراع إلى التشارع ، وإلى تعدد الأشكال. المعركة الأخيرة كشفت المحاور التي رسا عليها الصراع ، لذا فإن أشكال الصراع حاليا تتجه إلى فك الإحلاف القائمة، وتغير محاور الصراع ومراكزه .

بدون وجود المقاومة ، فالتا لا يمكن أن نجد في جيلة هذه المشاريع التي يقدمها جنبلاط خلا او اضطرابا منطقيا . فبين الصراع ضد « الأجهزة » ، وحصر المقاومة بكن « الطريق الثالث » الذي لم يكن في جوهره سوى وضع كل من الطرفين المتحاربين أمام حدوده وتناقضاته الداخلية ، وضع المؤسسة الشهابية أمام عجزها عن الدفاع والتصفية ، وأمام تدخل الحركة الشعبية وتبرد الانقطاع السياسي ، ووضع الخيارات أمام أزماتها في الخيبات والجنوب . من هنا نفهم آتية الحل الجنبلاطي (١) وآتيته نتبع من مقدار الزمن الذي يمكن لحل ثالث أن يدوم فيه ، وهو زمن قد لا يدوم أبعد من معركة السبعين. ومن هنا نفهم تكامل المشروع الشهابي ، فمعركة السبعين هي التي تضع حدا فاصلا بين الحل الجنبلاطي والشهابي وتظهرها كقضيضين إبيين ، بحيث يصبح لن الحل الجنبلاطي الاساسي هو ازاحة الشهابية (نقض الحل الشهابي «العسكري») ، الشهير بالشهابية وإعلان انحطاطها بصورة منظمة :

الفترة الطائفية ، والتأمر على البلد وحسب الحشيش والدعارة) على أنه إذا كان للشهابية ركيزتها القوية « المؤسسة » ، فلا بد لجنبلاط أن يجد ركيزته في الطرف الأخرى « المقاومة » (فمعركة السبعين تعني آتيا التعارض الواضح بين مصلحة العمل الفدائي والهزيمة النهائية في حدود الوضع الراهن والزمن الحالي . لذا تظهر الجنبلاطية بوصفها طريقا ثالثا بين حرية العمل الفدائي وتصفيته، طريق إعادة السلطة إلى الخيبات ، وحصر العمل الفدائي في أقصى الجنوب . هذا الطريق الثالث هو الذي يؤهل جنبلاط لتأزلة الشهابية ، ودنو معركة السبعين هو الذي يجعل من هذا المشروع لا مشروعا قابلا للتنفيذ فحسب ، بل المشروع العملي الوحيد الرئاسة لا يفرض الطريق الجنبلاطي بوصفه حلا ثالثا فحسب ، ولكن حلا سلبيا مقابل « الحل العسكري » (هنا نقطة التفرق الفعلية بين الصالحين) . ولذا لم يكن غريبا أن يقترن مشروع جنبلاط « الطريق الثالث لحل مسألة المقاومة » بمشروعه الآخر « إعادة الديمقراطية إلى البلاد » (لا غرابة في تلازم المشاريع الجنبلاطية لفصل الدرك عن الجيش ، وفك الجهاز المشترك ، وتضييق رقعة المناطق العسكرية، بمشارعه إعادة السلطة إلى الخيبات ، ومنع التدريب فيها ، وتقييد العمل الفدائي في الجنوب ، وحتى نقل الخيبات من المدن ، فإذا كنا لا نستطيع أن نفهم صعود الجنبلاطية

الحاصلة في الواقع اللبناني ، ونخطها مستحيل عليه ، وبهذا المعنى نفهم واقعيته .

إذا كانت الجنبلاطية لا تختلف عن الشهابية من حيث الأساس ، وإذا كانت مثلها تقوم على كونها مركز توازنات عديدة ، وتحالفات متبدلة، فإن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى أن نرى الصراع الناشب بينها صراحا مجردا من أية دلالة (نابليون العسكري ، ونابليون المدني) ، فالمسألة ليست مسألة برامج مجردة ، فاقتراب الجنبلاطية من الشهابية يعني أنها تولدت من ذات التناقضات التي ولدت الشهابية . غير أن

ما يختلف هو الظرف السياسي ، الظرف الذي تولد في ظل وجود المقاومة : تفكك نظام الحكم الذي لا يمكن أن نزله بآية حال عن تأثير الحركة الشعبية ، ولهذا الثاني حدوده، بيد أن التفكك والصراع القائم بين أطراف الحكم لا ينفصل عن التراخي النسبي للقمع المطني والبطن الذي ساد بعد تشرين (حرية نسبية للعمل السياسي ، الاضراب العام الذي هددت به القابات) . ولهذا حدوده أيضا ..

ان اختلاف الظرف السياسي الذي يجعل من رأس المشروع الجنبلاطي (وكسبب لوجوده) إعادة الديمقراطية إلى البلاد ، أي تحرير الأحزاب والمؤسسات (نسبيا كما نعرف) من القمع الشهابي ، يمكن أن يبتجهاه « مؤرخ » إلى يهه سوى أن يكتف أن القاهرين كانوا أحيانا يتون عن غير وعي برامج القهورين ، غير أن تنظيميا سياسيا يتوجب عليه أن يجد ضمن هذه التناقضات خطوة عملية لا يستطيع أن يخرج هذا الظرف من حسابا .

الجنبلاطية من حيث أنها تقدم مشروعا يرمي إلى مركزة السلطة (تحديث الدولة) تبدو في تناقض مع عتاة الاقطاع السياسي الذين يجدون انفسهم في حلف مبشر أو حتي مع كمال جنبلاط (صائب سلام ، كامل الاسعد ، وحتى سليمان فرنجة وكميل شمعون) ، وإذا كانت الجنبلاطية تعبيرا عن حل « سلمي » لسلطة المقاومة (في حدود السبعين على الأقل) فإنها تجد نفسها في حلف ضمني مع الذين لا يتفكرون يدعون إلى تصفية المقاومة ، رغم أنها تجد ركيزتها الحالية في المقاومة وتسمى للاحتفاظ بهذه الركيزة ، وهي بهذا تشر احترام حتى خصومها (خصوم المقاومة ، كما أنها قد تجذبتهم من موقع القوة هذا إلى حلف ضمني مع حركة السبعين) . وهناك تناقض فعلي بين حلفائها التقدميين (أطراف يسارية وديمقراطية) وحلفائها السياسيين المحليين (أطراف مفرقة في الرجعية) ، كما أن الركيزة التي تستند اليها « المقاومة » ليست ثابتة وهي مرشحة للانقلاب عليها ذات يوم ، كما أن أصعدة التحالف غير مستوية ، فهناك خصوم تسلمهم عن الفعل مواقف جنبلاط من المقاومة، كما أن هناك حلفاء تسلمهم عن الفعل المواقف ذاتها . نحن إذن نراه ظاهرة متناقضة ، وهذه التناقضات لا نلتم سقوطها ، بقدر ما تشير إلى حيويتها . غير أن حركة هذه التناقضات تدن إلى حد ما مستقبلها وحدودها. وهي تبين أن الجنبلاطية تستند إلى ركيزة غير ثابتة وتعتقد تحالفات متبدلة عرضية ، فنواب جبهة الفضال ذاتهم لا يتورعون عن نصيح زعيمهم بالعودة إلى احضان النهج ، وعضو في الحلف (أدوار خين) ينخذ من جريدته الجريدة (وهي جريدة شبه رسمية ...!)

منبره لا لهاجم جنبلاط ، كما أن نوابا من النهج لا يجرون على مناصبه العداء . وحادث كحادث تطويق الكعالة كان كافيا لدفع كميل شمعون (تحت وطأة مصالح انتخابية) إلى أن يبتعد عنه خطوة ، ويقرب من بيار الجميل خطوة . إلى جانب أن الجنبلاطية تجمع بين تحالفاتها طابع المادة للكتب الشهابي والشهابية (فنحن أراء تحالفات سلبية) ، ومن هنا فإن إبعاد الشهابية عن مراكز الدولة ، ونزع القمع المطن هو البرنامج الذي يستقطب كل هذه التحالفات ، فإذا أضفنا إلى سلبية التحالفات ضعف الركيزة ، ظهر لنا أن النصر الجنبلاطي قلا لا يتجاوز تمويش الشهابية عن الوصول إلى ما نصبو إليه . فالجنبلاطية لا تملك أن تغرض على أطراف النظام التماسك الذي تفرضه الشهابية ، من هنا نفهم آتية الحل الجنبلاطي ، وكونه بعيدا عن أن يصنع حولا نهائية للآزمة ، بقدر ما أن الصراع الذي يخوضه ، وكذلك انتصاره (بالصورة التي يمكن أن يبن عليها هذا الانتصار) قد يفتح منافذ للعمل اليساري والشعبي .

الجنبلاطية وليدة محركات وطوارئ سلبية، وليدة وضع المقاومة الذي يبقها في دور المطاوى السلبى ، والحركة الشعبية التي لا تخطى دور الحرك السلبى ، والشهابية المعاجزة عن التصفية والدفاع ، والزعامات التي تعقد ممعا تحالفات سلبية (ضد الأجهزة) والزعامات الإسلامية التي تشلها عن معاداته دواع انتخابية بحتة) ، وكما جنبلاط لم يبق حتى الآن بخطوة لم تكن ردة فعل لخطوة الخصم ، فقد بقي طيلة المعارك الماضية « سلبيا » ، وقد نمت حتى الآن مسعته كليبالي صلب وطني) نتيجته « تورطات » خصومه ، من معركة صادق العظم حتى الكعالة وحارة حريك .

من هنا نفهم آتية الحل الجنبلاطي ، فهو نقطة تجمع لعدة ظواهر سلبية قد تعصف متماسكة معركة السبعين ، لكن حظها في التماسك بعد ذلك ليس له ذات الدرجة من القوة والامكان .

على أنه إذا كانت الجنبلاطية ظاهرة لا يمكن أن تنفصل عن وجود المقاومة ، وإذا كان حلها لمسألة هذا الوجود خلا لا يتعدى حدود معركة السبعين ، فإن هذا لا يدفعنا إلى الظن بأن الجنبلاطية ذاتها لن تدنا أكثر من هذا الصبر . فكل الظواهر التي فكرناها في هذه المقالة ومقالة سبقتها يتوزن (جنبلاطية أم شهابية) تكذب مثل هذا الظن .

الطور الحالي للمعركة يتجه إلى فك الإحلاف وزحزحة محاور الصراع ، فإذا كانت المقاومة ركيزة جنبلاط الآتية (وموقع قوته) ، وإذا كان نهجيو الأحياء الإسلامية لا يجرون على معادة جنبلاط لدواعي العطف الذي يسود الشارع الإسلامي على المقاومة وجنبلاط ، كما أن الشارع المسيحي لم يجد في ما حدث سوى معركة بين الشهابية وخصومها ، والشهابية تحاول أن تريح سلطا ما خسرت حريا فتعيد المقاومة حين تمنحها لقمة أوسع من محتوى فيها (الاتفاقية الجديدة) وبذلك تسحب من تحت جنبلاط ركيزته ، وهذا ما يتيح للزعامة السلميين أن يجهروا بعدائه ، كما أنها بالتلويح بالشيوعية تحاول أن تثير رعب الشارع المسيحي بحيث تتابع بين زعامته وبين جنبلاط. وإذا تمت الأمور للشهابية على هذا الوجه لا يبقى أمامها سوى أن تقوم ببعت كحايتكحاكية المقاصد حتى تطرد جنبلاط من الأحياء الغربية. وجنبلاط من جهته يجالذ كي يحفظ بركيزته ، غير أن التساؤل يبقى قائما حول إمكاناتنجاح

أضواء على الأوضاع الصحيّة وسياسة التمييز بين المناطق

إعتمادات صحيّة تزيد على ٤٨ مليوناً لا يئال منها الجوّب والبمّاع قرشاً واحداً

قصّة المستشفى الذي استقرته الدولة بـ (٥ ملايين و٣٢٥ ألف ليرة لبنانيه)

اعداد الموظفين الصحيين ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة
احتياطي غير ملحوظ ١٠٠٠٠٠٠ ليرة

المجموع ٣٦٠٠٠٠٠٠ ليرة

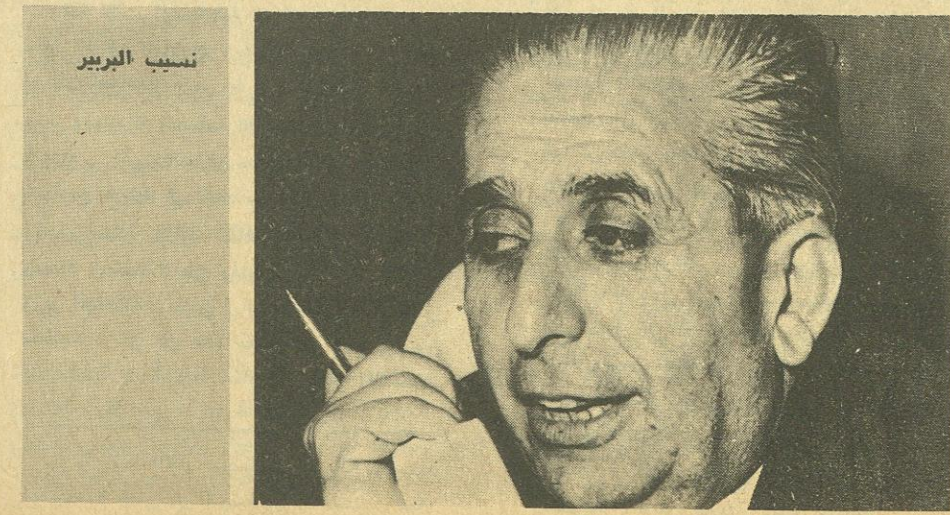
ويتمثل النظام الطبي على مختلف مستوياته بالنسبة للجهاز الصحي دوراً هاماً لما يطلع به جهاز النظام الاستقلالي السياسي والبوليسي في مواجهة تطلعاته الانسانية ونضالها من أجل تحسين اوضاعها المعيشية . وفي هذا المجال يبدو المستشفى ، سواء كان حكومياً أم خاصاً ، في نظر المريض من أبناء الطبقة الشعبية وكأنه امتداد لاداة القمع والتكبل في ايدي الطبقة الحاكمة تلاصقه حتى في صراعه مع المرض وتلفته في الحياة ، وخلال تعرضه للحوادث الطارئة . وهو مع ذلك يجد نفسه مرغماً على استجداء النجدة من أولئك الذين لا يلبون النداء الانساني الا مقابل الثمن الذي يمجز في اغلب الاحيان عمن تامينه .

نظام الاستقلال الطبي البشع لا يعرف حدوداً لجشعه ويظل يمارس دوره في استنزاف طاقات أبناء الطبقة المسحوقة حتى لحظة الموت ، وفي هذا افطع اساليب الاستغلال والتكبر لا يسطر القيم الانسانية .

والحديث بالتفصيل عن فضائح النظام الصحي في لبنان طويل وحافل بالوقائع والامثلة الصارخة عن الماسي القمعة التي تنزل بالجباهير الشعبية الكادحة . فالتداوي والاستشفاء في ظل النظام الاستقلالي الخلف هيا قفل خصيب من حقول الاستثمار الراسمالي وتجارة تخضع لذات القوانين التي تشكل عصب النظام ويكمن فيها سر وجوده .

قصّة صفة مستشفى زكريا

وفي اوائل عام ١٩٦٨ بدأت الاوساط الطبية



نسيب البربر

الارض التي يقوم عليها لا يساوي اكثر من ثلاثة ملايين ليرة ولكن وزارة الصحة كانت غائبة في السخاء بحيث دفعت له مبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ ليرة في الوقت الذي تشكو فيه خزانة الدولة من المجز المربع ويلجأ النظام الى فرض موجات جديدة من الضرائب الباهظة غير المباشرة التي تصيب بمظمها الجماهير الشعبية الكادحة وتنزل بها مزيداً من الحرمانات .

علامات استفهام

ان لفظاً واسماً يجري في الاوساط الطبية بالإضافة الى اوساط الرأي العام التقديمي حول الظروف والمالبسات التي رافقت عقد هذه الصفة ومواقف العديد من الشخصيات النافذة والمسؤولة منها .

وثمة معلومات واتهامات محددة في هذا الشأن تتناول اشخاصاً عديدين من ذوي المقامات والنفوذ . ويتساءل الكثيرون عن سر السحر الذي حمل وزير الصحة الحالي السيد حبيب مطران على الموافقة على هذه الصفة بينما لا يزال مستشفى بعلبك - بلد الوزير - بدون تجهيز بحجة عدم وجود اعتمادات مالية لهذا الغرض . ومن المفيد التذكير بهذا الصدد بان السيد مطران برر اشتراكه في الوزارة الحالية ، رغم معارضة « حزب الوطنيين الاحرار » الذي ينتمي اليه ، بحجة انه يريد متابعة موضوع اكمال مستشفى بعلبك واعداًه لاستقبال المرضى من أبناء منطقته . ومع ذلك فقد مضت فترة غير قصيرة على وجوده على رأس وزارة الصحة ولا يزال مستشفى بعلبك غير مكتمل التجهيز ومعلقاً في وجه المرضى من أبناء المنطقة الخلفة .

سياسة طبقية وتمييز بين المناطق

وثمة ناحية اخرى مهمة كشفت عنها طريقة توزيع اعتمادات مشروع الانماء الصحي البالغة ٤٨٦٠٠٠٠٠ ليرة يمكن ملاحظتها بجلاء لدى المقاء نظرة سريعة على المرسوم الذي صدر مؤخراً بهذا الشأن .

فيبالضافة الى سياسة النظام الطبقيّة الواضحة فهو في ذات الوقت يمارس سياسة تمييزية بين المناطق اللبنانية الامر الذي يؤدي الى تكريس تخلف بعض هذه المناطق - الجنوب والبقاع وعكار - بينما تفقد الاعتمادات بلا حساب لانشاء المشاريع المختلفة في بعض

المناطق المحظوظة ولا سيما في العاصمة ومنطقة جبل لبنان .

وبالطبع فان سياسة الدولة الطبقيّة مسؤولة عن هذا التهج باعتبار ان اكثرية السكان في المناطق الخلفة هي من الفئات الشعبية المسحوقة بينما تنعم المناطق الاخرى بظروف حياة ارفع نسبياً . ولكن هناك اسباباً اخرى لهذا التمييز المقصود ترتدي صفة سياسية بحجة ولا سيما في هذه الظروف الراهنة حيث تتعرض منطقة الجنوب لخطر الاجتياح الاسرائيلي بالإضافة الى الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها العدو على القرى الخلفية للحدود والسكان الذين هم العزل المحرومين حتى من ابسط واجبات الدولة في حمايتهم وضمان امنهم وسلامتهم .

ولدى الحديث عن هذه الناحية لا بد من ان نأخذ في الاعتبار موقف النظام الانزلامي والاستسلامي من الحركة العربية المصرية مع دولة الاغصاف اسرائيل ، ومن وجود حركة المقاومة الفلسطينية على الارض اللبنانية وفيها في الانطلاق من منطقة الحدود لممارسة عملياتها القتالية ضد مواقع العدو ومؤسساته .

والواقع ان منطقة الجنوب هي من اكثر المناطق اللبنانية تخلفاً وأكثرها اهمالاً من قبل الدولة . فالحال لم يقدم لهذه المنطقة سوى العود الفارغة التي لم ينفذ منها شيء على الرغم من حاجة الناصر انصاف المناطق الخلفة التي يواجه بعضها ، بالإضافة الى الحرمان والفقر ، اعتداءات مستديرة من جانب العدو الصهيوني يذهب ضحيتها العشرات من النساء والاطفال والشيوخ .

ولا يقتصر التمييز والاهمال من جانب الدولة ، على الصعيد الصحي ، على توزيع اعتمادات مشروع الانماء الصحي وحسب . ذلك ان المناطق الخلفة لا يصيبها من اعتمادات الموازنة السنوية العادية لوزارة الصحة البالغة حوالي ٢٢ مليون ليرة سنوياً سوى النذر اليسير بينما تستأثر بمعظمها المناطق الاكثر تطوراً .

ولنتحدث بشكل اكثر تحديداً .. لقد رصد مستشفى بعيداً مبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠ ليرة على الرغم من كون هذه المؤسسة الصحية تعتبر من اكبر المستشفيات في البلاد وأكثرها تجهيزاً . يضاف الى ذلك ان في هذه المنطقة عدداً لا بأس به من المستشفيات والمستوصفات فضلاً عن قربها من العاصمة حيث تتوافر امكانيات الطبابة والاستشفاء بشكل افضل . وكان من الانسب تخصيص قسم من هذا المبلغ لبناء مستشفيات صغيرة ومستوصفات في بعض مناطق جبل لبنان النائية والخلفة نسبياً بدلاً من صرفه على مستشفى لا يبعد عن العاصمة سوى ١٠ كيلو مترات .

أمثلة عن هدر الملايين

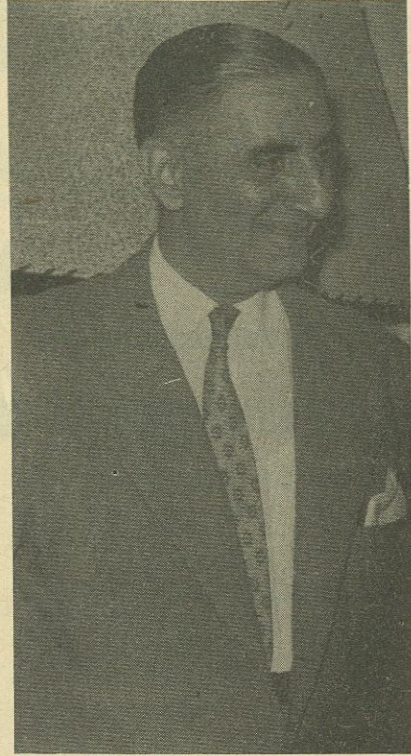
أما صفة شراء مستشفى زكريا فيبدو وكأن المبلغ الذي دفع ثمناً له قد ذهب هدراً بالنظر لكون هذه المؤسسة الصحية قد روعي في بنائها وتجهيزها ان تكون في خدمة الفئات الثرية التي تحرص على اقصى درجات الترف والراحة حتى على صعيد المعالجة الطبية . وعلى ذلك فان تحويل هذ المستشفى الى مؤسسة لمعالجة أبناء الفئات الشعبية أمر يعترضه كثير من العقاربيل ويتطلب تكاليف اضافية مما يؤدي الى صرف اعتمادات كبيرة بشكل غير سليم ومفيد من الوجهة الاقتصادية . وكان من الفضل لو ان الدولة صرفت مبلغ الـ ٣٢٥٠٠٠٠ ليرة على بناء مستشفى جديد يستوعب عدداً اكبر من الاسرة بحيث يكون بالفعل مستشفى وليس نقفاً للثريين من أبناء الطبقة الرأسمالية المتسلطة .

وفي رأي الخبراء والصحيين انه كبريا لا يمكن تخصيص نصف الاعتماد الخاص بالانماء الصحي من أجل بناء عدة مستشفيات في الجنوب والبقاع وعكار دون ان تآثر مستويات الأوضاع الصحية في بيروت وجبل لبنان وطرابلس . ولكن سياسة الدولة التمييزية بين المناطق اللبنانية حالت دون انصاف المناطق الخلفة التي يواجه بعضها ، بالإضافة الى الحرمان والفقر ، اعتداءات مستديرة من جانب العدو الصهيوني يذهب ضحيتها العشرات من النساء والاطفال والشيوخ .

ولا يقتصر التمييز والاهمال من جانب الدولة ، على الصعيد الصحي ، على توزيع اعتمادات مشروع الانماء الصحي وحسب . ذلك ان المناطق الخلفة لا يصيبها من اعتمادات الموازنة السنوية العادية لوزارة الصحة البالغة حوالي ٢٢ مليون ليرة سنوياً سوى النذر اليسير بينما تستأثر بمعظمها المناطق الاكثر تطوراً .

المستشفى الذي دشّن ٣ مرات !

وثمة وقائع عجيبه وطريفة عن الطريقة التي تتعاجل بها الدولة مطالب المناطق الخلفة على الصعيد الصحي يستدل منها عدم جديّة المسؤولين في نظرتهم الى هذه المطالبات لجوئهم الى اساليب الخداع والتضليل . مثلاً هناك مستشفى بنين في الجنوب الذي بدأ العمل في انشائه منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ولم يوضع في الخدمة الا منذ سنوات قليلة .. فقد دشّن هذا المستشفى ثلاث مرات:



وزير الصحة حبيب مطران

بمقام

حسن فخر

المرّة الاولى في عهد كميل شمعون ، والثانية في عهد فؤاد شهاب ، والثالثة في عهد شارل حلو .. وكانت عملية التدشين في المرتين الاولى والثانية شكلية بحجة حيث اقتصر الامر على حضور بعض المسؤولين ورجال الصحافة والمصورين ، ثم عاد الى غلق ابوابه لسبب بسيط هو عدم اكمال تجهيزه .

والطريف ان وزارة الصحة عمدت لدى تدشينها هذا المستشفى في احدى المرات الى استعارة فريق كامل من الأطباء والمرضات والممرضين من احد المستشفيات الخاصة في ضواحي بيروت ملثوا دور الفريق الطبي العامل في المستشفى . كما قام بعض الممرضات والممرضين بتبديل دور المرضى حيث اخذت لهم الافلام والصور التي بثت من التلفزيون ونشرت في الصحف .

وعندما تشدد على القول بان الدولة تمارس تمييزاً واضحاً في اهتمامها بأوضاع المناطق اللبنانية في المجال الصحي - كما في المجالات الاخرى - لا نغني ابداً ان مناطق بيروت وجبل لبنان ، مثلاً ، قد وصلت الى درجة الكمال .. فهذا الامر لا يزال بعيداً جداً عن الواقع خصوصاً وأن سياسة التمييز الطبقي التي تبرز على صعيد التسهيلات المتاحة في تأمين الاستفادة من الخدمات الطبية تبدو صارخة ومؤلمة . والحقيقة ان مثل هذه المشكلة تستل قائمة ما زال النظام الرأسمالي الراهن قائماً . ولكن مع ذلك يبقى الوضع في هذه المناطق ، المتطورة نسبياً ، افضل بكثير من اوضاع المناطق الخلفة ..

وقائع عن سوء الأوضاع الصحية

وحتى بعض الدراسات الاحصائية التي قامت بها بعض أجهزة الدولة تبين ان الأوضاع الصحية في البلاد لا تزال على قدر كبير من

التخلف . فقد جاء في دراسة وضعتها وزارتا العمل والصحة ومصلحة الانتعاش الاجتماعي ان نسبة وفيات الاطفال المعلن عنها رسمياً تبلغ حوالي ١٥ بالمائة - من الولادات . وتتعرف الدراسة بأنه حتى هذا الرقم ، على ارتفاعه ، هو اقل من الواقع بسبب النقص الكبير في تسجيل وفيات الاطفال ولا سيما فيما يتعلق بالمواليد الجدد الذين يموتون فور الولادة أو بعد أيام قليلة . وعلى ذلك يمكن اعتبار نسبة وفيات الاطفال في لبنان تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة في المدن ، و ٣٥ بالمائة في الريف .

وتتعرف الدراسة انه لا يوجد في البلاد سوى ثلاثة مراكز لرعاية الام والطفل وهي قائمة في بيروت وطرابلس وصيدا . وتنقص الحاجة بان يكون ثمة مركز لرعاية الام والطفل لكل ١٥ ألف نسمة . وبالإضافة الى ذلك فهناك نقص مريع في المراكز الصحية الريفية والإرشاد الطبي ، وأطباء الاضوية والمراقبين الصحيين . كما ان المدارس الرسمية لا يخصص لها اطباء للكشف دورياً على صحة المتلامذة . وهناك فقط ٨٢ ممرضة قانونية و ٢٠ قابلة قانونية تراوكن المهنة فعلاً . ولا تزيد نسبة الاسرة لمجموع المستشفيات الحكومية والخاصة عن ٥٥٠ بالمائة لكل ألف نسمة ، منها ٢١١ بالمائة بالنسبة للمستشفيات الحكومية و ٢٤٤ بالمائة بالنسبة للمستشفيات الخاصة . ويبلغ عدد المستشفيات في لبنان ١٥٢ مجموع اسرتها تضم ١١٠٦٤ ، منها ١٢٩ مستشفى خاصاً تضم ٩٢١٢ سريراً ، بينها ٨١ مستشفى عاماً تضم ٣٨٩٤ سريراً ، و ٢٨ مستشفى توليد تضم ٥٤٥ سريراً ، و ٤ مستشفيات للأمراض الصدرية تضم ١١١٠ أسرة ، و ١٠ مستشفيات منوعة للشلل والراس والأمراض الزمنية والاطفال تضم ١٩٦٦ سريراً . أما عدد المستشفيات الحكومية فهو ٢٢ تضم ١٧٥٢ . أما حصّة الجنوب والبقاع من هذه المستشفيات فهو كما يلي : ٢ مستشفيات في البقاع و ١٧ في الجنوب ، بينما يبلغ عدد المستشفيات القائمة في بيروت وضواحيها ٧٥ مستشفى .

وهناك ناحية اخرى من الضروري الحديث عنها تتعلق بأوضاع المستشفيات القائمة والمعالجة السهلة التي يلقاها المرضى فيها . فبالنسبة للمستشفيات الخاصة تتوقف المعاملة على مدى امكانية المريض على الدفع والدرجة التي ينز لديها . وتختلف المعاملة كثيراً بين نزلاء الدرجة الاولى ونزلاء الدرجة الثالثة ، وهناك العديد من المستشفيات التي تقتصر فقط على معالجة مرضى الدرجة الاولى القادرين على الاتفاق . ولا حاجة هنا للتذكير بالاسي الكثرة التي غالباً ما تنتهي بموت المرضى على ابواب بعض المستشفيات بسبب إصرار الأطباء والمسؤولين فيها على تقاضي بدل المعالجة والمعاملات سلفاً .

أما الوضع في معظم المستشفيات الحكومية فهو مأساوي حقاً .. فالمرضى هنا يلقى الاهمال والمعاملة السيئة الخالية من ابسط الضامين الانسانية . ويشبه الكثيرون بعض هذه المستشفيات بـ « الجازر » بالنظر للمعاملة اللاانسانية السائدة فيها . وهناك وقائع كثيرة معروفة عن موت العديد من المرضى نتيجة الاهمال وسوء العناية .

هذه الوقائع الصارخة عن الأوضاع الصحية السائدة في لبنان هي غيض من فيض . ومع ذلك فهي تكفي لإعطاء صورة واضحة عما تعانيه الجماهير الشعبية المأسومة من الأم وحرمان الذي يعم في انزال التكاليف بها لكي يجني مزيداً من الارباح على حساب شقائها وكدها ، وبالتالي لكي يطبل في أمد تسلطه على مقدراتها وتحكمه بها .

الحلقة الأخيرة
من ملف الملتقى
الفكري العربي
في الخرطوم

حدث في جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة
التحرير الجزائرية كما طالبنا بذلك الاخ فوزي
الكايي . ان المسألة تخلق ضرورة فهم
اوضاع شعب فلسطين والاضاح الحجة
به ، فالشعب الفلسطيني تحكمه تناقضات
متعددة طوعية وايدولوجية وسياسية تجد
تعبيرها في الهمس في اختلاف الرؤية الفكرية
لقضية التحرير ، وقضية العلاقة بين حركة
الاقامة والاضاح العربية وقد عكست هذه
التناقضات نفسها موضوعيا على تطوير
التنظيمات حيث يتم كل تنظيم بتعبير
ايدولوجي وطبيعي وعسكري مستقل ، كما ان
الأنظمة المتبعة نفسها على الاوضاع الذاتية
للحركة الفلسطينية بحكم الارتباط القائم بين
قضية فلسطين والاضاح الموجودة في العالم

العربي، ولقد عانت لذلك منظمات عديدة حرة تاريخي أو عسكري لها، ويمكن بمصلحة من الانتماء في تنظيمات أخرى فيما لو تحورت بالانتفاضة في القضية التي تسبب نفسها بنقل بارز على حركة المقاومة الفلسطينية. إلا أن هذا كله يجب ألا يفضي إلى فهم المسألة فيها خاطئا والقيام مثلا بسلسلة من النضالات الجسدية المنيعة لأنها هذه الظاهرة، ظاهرة التعدد، مكررين تجربة يجب ألا تنسى في قطر عربي آخر خاض حربا تحريرية فأضحت تظهرات امتدادا للتحرير عليه. وفي بلنا أمام هذه الانتفاضات وأمام التدخلات اليومية في الأوضاع الذاتية لحركة المقاومة علينا أن نهم ضرورة تطوير وتنظيم هذه العلاقة بين المنظمات ما يحقق مزيدا من الانتماءات لنسج العلاقات بينها ما يزيد التلاحم وصولا إلى جبهة تحرير موحدة، وهذه العملية لا يمكن أن تتم إلا بالطلول الديمقراطية بين هذه المنظمات، وبتعبير آخر الآراء بما هو قائم والتعامل معه باطّراد أكثر تقديما من أجل أحداث تغييرات فسي حركات المقاومة من الناحية الإيديولوجية والسياسية وصولا إلى جبهة تحرير موحدة لتنتهي على برنامج سياسي وعسكري يشكوك ومثل هذه العلاقة لا يمكن أن تتم إلا بالحوار والديمقراطية والعلاقة الديمقراطية واعتراف بواقع التعدد. وهنا تواجه الحركة الفلسطينية معضلة أساسية وهي ضرورة توحيد صفوفها

ضد كافة القوى العاملة على تصفية العنصر
الفاشستية،، وتصفية حركة المقاومة
يمكن للحركة المقاومة من تطوير نضالها لصالح
النظر من حزب فلسطينية محدودة الى حزب
عصابات على طريق الوصول الى حرب شعبية
ضد الصهيونية والاستعمار، وهنا نبرز
معضلة اساسية ومشكلة من مشكلات المقاومة
وهي كيفية تحقيق الوحدة القومية بين منظمات
المقاومة وهذا يتطلب نضالنا دائما. لقد
جريت منظمة التحرير الفلسطينية المثلثة
للمجلس الوطني وثلاث منظمات اساسية هي
فتح والصاعقة والجهبة الشعبية الديمقراطية
ومنظمات صفرية اخرى، وقد ثبت الدليل
الموسس ان طبيعة التركيب الطبقي لقطعة
التحرير لم يتكهن من تطوير هذه القوى
وتحريرها وتوحيدها بحيث تصير القوة

بين حركة المقاومة والإوضاع العربية نفوس
على حركة المقاومة مزاجية نقدية موضوعية
لكافة المواقف العربية من حيث علاقتها
بالقبضة ، وإلى أي مدى تقدم عملية التحرير
.. ومن يتصدى لهذه العملية يدفع ثمن تصديه
بقضية بينه وبين الإوضاع العربية ، لو أن
هذه الإوضاع تريد دخلا في القضية والإوضاع
الدائنية لحركة المقاومة دون أن تعرض مقفها
لاي حس نقدي ، لانا نقول بإمكان تصحيح هذه
الملاحظات إذا تمهنا ضمن مبدأ شير هو مبدأ
النضال من النقد بين جميع القوى المهادية
للاستعمار والصهيونية والإمبريالية والمهجمة

العربية .

ان تطبيق قانون « التضامن مع النقد » في صفوف جميع القوى التي يتشكل منها معسكر الثورة الوطنية الديمقراطية العربية لصد هجمة حزيران الامبريالية الصهيونية الرجعية كفيلا يتصحيح هذه العلاقات فعلا ، حتى لا يصبح موقف حركة المقاومة هو موقف الصمود

في مجموع النضال من أجل حضان خطوط
واصلات لها أو بفضة مساعدات لا بد منها
في المرحلة التي نعيشها .

معضلة ثالثة خاصة بطبيعة التكوين
الايديولوجي السياسي لحركة المقاومة ، وفي
تقديري أنا الحركة مطلقة بشئناش ايديولوجي
وسياسي في صفوفها من أجل تطويرها الى
حركة محددة الملامح تقديمية وديمقراطية
وفلسطينية وعربية تكسيها إمكانية تعبئة
الجماعات الفلسطينية بشكل منظم والجماعات
العربية المتفان حول المقاومة تحكم البرنامج
الوطني الذي تطرحه المقاومة وتمتلك منخطات
القوى التقدمية والاشتراكية والعمالية في العالم
ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية فاذا
وقع خطأ لا بد من أن يصبح ضمن خط وطني
وأمني صحيح يقوم على رفض أشكال القهر
الوطني من قبل فريق من الناس لشعب اخر .
هذه معادلة اساسية تعرض امامكم طريقة
للنضال حول الواضع ، كما نأمل ان يكون
بيننا جميعا من يعمل من أجل الوصول على
الاقبال في مناقشة يمكن ان تكون مفيدة لنا ،
وبالتاكيد ستكون ميعنة لنا في صراعنا من أجل
الفرصة الوطنية وتصحيح العلاقات مع الاوضاع
العربية وتعزيز النهج الثقافي والنثوري لحركة
المقاومة الفلسطينية في كنفها بـ برامجها ،
فلسطينا وعربيا وعالميا ، وشكرا . (تصفیق)

السيد غسان كنفاني (الجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين)

سيفر الزمان في تحديد سلسلة من النقاط

التي اعتقد أننا من حيث الجدا مفقون على
كثير منها ، ولست أريد هنا أن أكرر تلك
النقاط ، ولكنني أرى أن أضيف نقطة أخرى،
ربما من خلال التشديد على بعض ما قيل :
أولاً - إذا كان من الصعج أن تشعب
الغلسطيني والأرض الفلسطينية كان الضحية
الإنسانية ، الأكثر استهدافا للهجمة الصهيونية
الأمبريالية ، فإن هذه الهجمة لا تسنفد فقط
شعب فلسطين ، فقط الأرض الفلسطينية ،
ولاشك أن هذه الهجمة أرادت أن تجعل فلسطين

لها كلمة « صديقتنا بريطانيا » كتحريض على
انهاء الثورة !
ان هاتين الظاهرتين قد تكررتا تقريبا وهرقيا
عام ١٩٤٨ ، اي بعد حوالي ١٢ سنة من هزيمة
عام ١٩٤٨ ، اي بعد حوالي ٢٠ سنة من هزيمة
١٩٣٦ ، وتكررتا مرة ثالثة بعد حوالي عشرين
سنة اخرى مع فوران - بالطبع - معروفة ،
في هذا الميدان وذاك ، ولكن من حيث السلسلة
العاملة ، فان التجربة تكاد تكون واحدة .
رابعا - لقد اتت سلسلة التجارب هذه
الى نتائج هامة بلا ريب ، وهي نتائج متماكسة

.. فقد أفرزت هذه التجارب المطولة موقعين، كلاهما خاطيء :

الأول - ردة فعل اتجهت نحو « القطرية الفلسطينية » وهي سلوك يحاسب الجاهل المعربي على اخطاء ارتكبتها انظمتها ، والتي تتناقض عمليا وجوهريا مع مصالح جماهيرها، وهذا الاتجاه هو ارتجال دراماتيكي لحالة غضب غير مبررة .

الثاني - ردة فعل أخرى اعتبرت المقاومة الفلسطينية تحمولا للتوراة العربية ، بمعنى المبالغة في تحمير رسالة المقاومة الفلسطينية ومسؤولياتها ، والخضبة الأولى هي أن يؤدي هذا الشعار إلى مباركة خروج شمعيلسن على من مخيفات الجحش إلى ميدان القتال (وهو خروج ليس للظلمة العربية فضل في تحقيقه) على حساب السماح للجماهير العربية بالخروج من مخيفات الظلمة (نواحي الخروج الذي لا تستطيع معظم الأنظمة أن تواجه نتائجها)

خامسا - أن مراحل الثورة المختلفة ، من اصفرها ، وحتى اخرها ، خاضعة للطبيعة لكل ما نضع له أشياء عالنا : الحركة الجدلية المستمرة ، وذلك بالذات فانها محكومة بالدرجة الأولى لقرارات الانسان ، المسوول عن مصيره ، مثل هذه القرارات لم تعد في عصرنا خاضعة للتجريبية أو الدوغمالية .

إن المقاومة الفلسطينية في مرهقتها الرائجة ما تزال تنفقد - لدى هذا التنظيم أو ذاك ، وهذه الدرجة أو تلك - افقها استراتيجي بما

يخضع بيمينين لشديدي الاهمية : البعد القومي،
والبعد الطبقي .

ولا يبدو في التشديد على اهمية هذين
البعدين معاً ، وعلى نفس المستوى ، أي
تناقض كما قد يخيل للحرفيين النفاقين ،
الحادثين عن البعد القومي الوطني هنا ليس
حينما نمرقا من المحتوى الطبقي ، وهو بالطبع
ليس حدثين عن الشرفيين ، أي بعداً
للبرجوازية عن اطار يبرز وجودها في السلطة
وفي مع علاقات التجاذب ، بل هو حدث عن
الخصائص التاريخية المشتركة للمجتمع

للطبقات الكادحة العربية ، صاحبة الصلصة الأولى في معركة التحرير وفي هزيمة عدوها : التكت : اسرائيل والامبريالية والرجعية ، وهديث عن معركته الواحدة يسقط حقيقة موضوعية يفرضها كونه تنسب الى أمة واحدة ، ولكن أيضا حقيقة تفرضها المعركة ذاتها ..

أهلين البعدين في الثورة : بعدها القومي وبعدها الطبقية ، يشكلان معا عقبا أساسيا في مستقبل الشمال الفلسطيني ، ومع ذلك

السيد نايف حواتمه « فلسطين »
الجهة الشعبية الديمقراطية

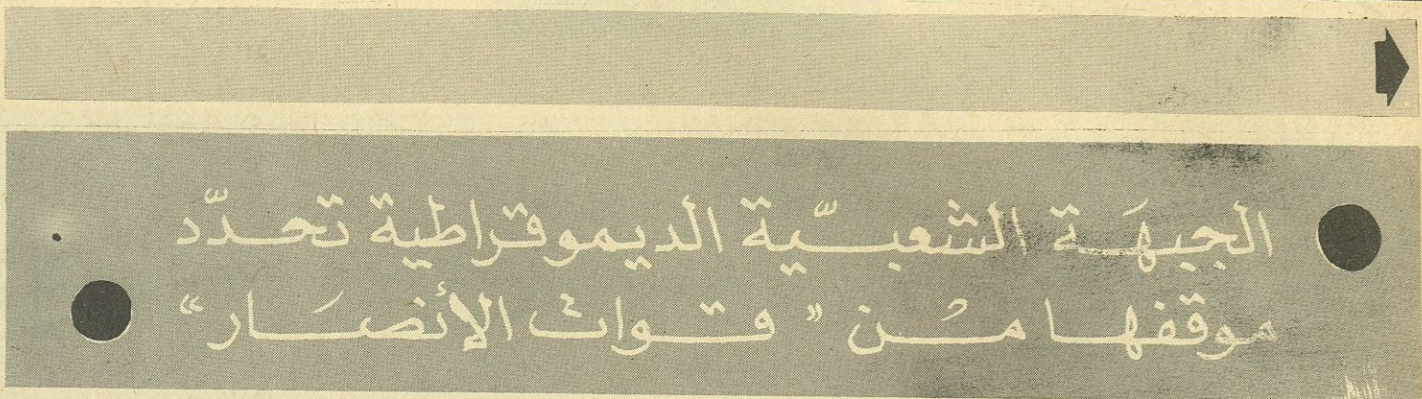
وتؤكد أيضا حرب حزيران أن الصرب الخاطئة التي تعمدوا الاستراتيجية العنصرية الابريالية والصهيونية في صراعها مع شعوب البلدان الخلفه، هي في صالح الاستعمار الابريالية والصهيونية كقانون عام، مؤكدة أن امكانية احداث تفوق لدى شعوب البلدان الخلفه على التفوق العنصري الابريالي الصهيوني بات مرهونا بلون جديد من الحرب، هي حرب الجوامع الشعبية المسلحة الطويلة الامد بدلا عن الحرب النظامية الخاطئة، والتجربة النظامية والجزائرية والكوبية تؤكد ذلك بالمواسم، وتؤكد هزيمة حزيران أيضا أن الغلب على التفوق العنصري الابريالي الصهيوني بات مرهونا ببرامج مختلفة

عن البرامج التي كانت قائمة على الأرض العربية ، وشكلت مجموعة التجمات التي أعطت نتائجاً ، هزيمة حزيران بات مرتبطا ببرامج عسكرية الاقتصاد وتسليح الجماهير من كتائب الميليشيا الشعبية ، واختلاف الحرب النظامية مع الحرب الجماهيرية الشعبية والعلاقة الدائمة الثورية مع جماهير الشعب في البلدان التي تقرر فعلا استئناف الحركة لصد الهجمة الاستعمارية والصهيونية بدلا عن التراجع

المصلح للاستعمار والصهيونية وصولاً
إلى صفقة سياسية ضحيها الاساسية
الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية .

بات واضحاً ان هذا البرنامج يفرض التسلسل
بإيديولوجية نورية تمكن الجاهل باستمرار
من مجابهة كافة الاحزاب بوعي سياسي نوري
ملئوس ، وبات واضحاً ان الهمجية السياسية
للقوى الطبقية الاخرى جزئية في الجتمع
بالت مرتبطة ايضا بطلان منظمة تستطيع
تدوير الازمة حسب التغيرات وتوظف اجهزة
نورية في خدمة حزب التحرير العربية وفسي
خدمة برنامج فينلان ثانياً في منطقة الشرق

الأوسط . هذه الدروس التي أعطتها هزيمة
حزيران وكيف عكست نفسها على مجموع
الأوضاع الفلسطينية والعربية ، فلسطيننا —



الجهة الشعبية الديمقراطية تحدد موقفها من "قوات الأنصار"

وقيا فينبغي معارضة الاتجاه نحو الاستسلام الذي قطعته الكتفاح الفلسطيني المسلح حتى الآن ، على الصعيد القومي ، فإن المسألة ناتجة ، جزأ كبيرا منها ، عن فقدان الأمل الطبقي في تحليل وروية الظروف الموضوعية، وقد أدى ذلك المعز إلى ما يشبه سقوط البهيمى في فخ القطرية .

ان السورة المشوثة للسواضع الذي خلفته الزمية ، لم يتج فقط لعظم الانظمة البورجوازية الصغيرة الامعان في انهكالحركة الوطنية المحلية والفك بها وقطع الطريقعليها بمختلف الحجج ، بل ادى ايضا الى حجبالاتق الاستراتيجية للثورة لدى بعض منظريالقاومة الفلسطينية ، الذين اخفوا — احيانا — يلومون « العرب » (هكذا ، بلا تحديد) على الفشل الكاشحة في مختلف ساحاتها هو بدوره احتياطي فيصياولون مع « العرب » هؤلاء (ولكن هذه المرة بالتحديد ، الانظمة) دون أن يروا في ذلك تعاملا مع أولئك الذين غشوا في التحرير ، والذين ما زالوا يمارسون أعتى وسائل الكبت، ضد خلق أي مناخ صالح لنمو ولانضاج قسوة ثورية شعبية ، هي وحدها الحليف الطبيعي لحركة المقاومة .

من الناحية الواقعية هناكسؤالان اساسيان ومتلاحقان في هذا النطاق ، هما : هل يستطيع شعب فلسطين وحده (او هل المطلوب منه وحده) تحرير فلسطين ؟ وإذا كان الجواب لا، فمع من يجب على الثورة الفلسطينية أن تقاتل وضد من ؟

ان هذين السؤالين يطرحان قضية استراتيجية على التو ، يبدو فيها الخط القتالي لمحمدا نياما مع الخط السياسي ، بحيث لا يمكن التليل من أهمية النظرية الثورية وضرورتها، لان مثل هذين السؤالين لا يقعان بالضرورة نحو تحديد الاتق القومي فحسب ، بل يقتضيان ايضا حل سلسلة من القضايا المهمة، ربما كان طليعتها تحديد العدو وتحديده الصديق : قضية تحديد اداة الثورة الاضطلون نفسها ، قضية تحديد اسلوب التحرير ، قضية تحديد التنظيم الطليعي ومهامه وعلاقاته ، وإلى آخر ما هنالك من قضايا لا يمكن حلها دون دليل عمل نظري يتفاعل مع ممارسات ثورية متواصلة ، يؤدي الى اكتشاف الاتق الطبقي للمركة .

انه من الخطا الفادحوضع هاتين المسألتين، في فكر المقاومة السياسي وفي ممارستها وفق ترتيب ميكانيكي ، بل لا بد من ادراك تداخلهما الجدلي الى ابعد مدى . وعلى ضوء الظروف الناحية التاريخية ومن الناحية الواقعية ومن حيث المستقبل فإن الاتق القومي يبدو اساسيا مدعوة لان نأخذ جميعا في الموقف الفكري والتنظيمي والقتالي للمقاومة الفلسطينية ، فإن الاتق القومي للمركة هو الوجه الآخر لهذه الحقيقة ، وذلك كل ، يجعل أي تنازلات استراتيجي عن النضال الطبقي قادرا على ان يعكس نفسه فوراً بشكل تنازل استراتيجي عن النضال القومي . ان نزع الاستسلام الطبقي تشكل في الحقيقة ، خلال الحرب الوطنية الثورية ، القوى الاحتياطية لنزع الاستسلام القومي ، وبالتالي فإنه كي يفضى الصراع ضد نزع الاستسلام صراعاً حازماً

بينها وبين الحركة الثورية العربية المعاصرة ذات المضمون القومي والاجتماعي ، المعادية للبربرالية والصهيونية والرجعية . وباطبع فإن هذا الإطلاق في فهم مستوى الحركة الثورية للشعب العربي الفلسطيني ، يوضح مدى الترابط بينها ، كجزء من الثورة العربية ، وبين مجمل الحركة الثورية — العالمة ، ويحدد طبيعة التحالف الموضوعي الذي لا شان للارادة فيه ، بينها وبين مختلف فصائل هذه الحركة ولا سيما فصائلها الطليعية المسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاقتصاد السوفياني .

٢ — ان هذا الموضوع يقودنا بالضرورة الى موضوع آخر يرتبط به ، وهو تحديد القوى الطبقية صاحبة المصلحة في السبب للثورة الفلسطينية الى اهدافها النهائية . وطبيعي ان نشير هنا الى طابع هذه الثورة الخاص ، استنادا الى الواقع الملموس الذي في طواره تجري هذه للثورة وتطور . نحن أمام حالة خاصة من قضايا تحرر الشعوب . فالشعب العربي الفلسطيني لم يحرر فقط من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره ، بل حرم كله من الأرض ، وهو ، في قسم اساسي منه ، يعيش الآن لاجأ في المخيمات وهذا بالطبع لا يفي الانقسام الاجتماعي داخل هذا الشعب الى كل مراكز تجمعهم سواء تحت الاحتلال او في المخيمات ، ولكن ذلك يعطي للجانب القومي من المسألة مكانا لا يجوز اغفاله . وهذا الجانب القومي ينكمس على مجمل الحركة الثورية العربية ، ويوجب الى المركة ، ولو جزئيا ، وموقنا ، قوى اجتماعية معينة .

وفي هذا الضوء يمكن تحديد القوى الطبقة صاحبة المصلحة في الثورة ، بأنها هي نفس القوى الطبقة التي تشكل منها للثورة العربية ، أي الطبقة العاملة وجماعه الكادحين في المدينة والريف ، والفئات الوسطىوالفقون الريويون بما في ذلك بعض فئات من البورجوازية المرتبطة بالسوق المحلية ، رغم أن تحديد هذه الطبقات والفئات ، في ظروف المخيمات ، امر ليس من السهولة بكان ، وطبيعي هنا ان ننظر الى كل واحدة من هذه الطبقاتالفئات انطلاقا من الحجم الطبيعي الذي تحتله في الثورة والوزن الذي تنطه فيها .

١ — ان قضية الوحدة بين فصائل الحركة الثورية للشعب الفلسطيني هي من القضايا التي ينبغي النظر اليها ، كقضية تاريخية ، استنادا الى واقع القضية — وتقدمياتها أولا ، واستنادا الى الواقع الطبقي للشعب الفلسطيني بالنالي . ولا بد من القول بان الواقع الراهن من التقسرات والانقسام وتعدد التنظيمات هو ظاهرة طبيعية ، في اذه المرحلة ، من تطور الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني ، وواقع التركيب الطبقي للشعب الفلسطيني ، وان الجبهة الوطنية المتحدة هي الصيغة الأفضل والاسلم والاكثر علمية ، لتحقيق الوحدة بين فصائل هذه الحركة ، ولا بد من القول ايضا كما أشار الاخ حواتنه الى ان الوحدة ، ايا كانت الصيغة المقترحة لها ، جبهة موحدة، او سوى ذلك ، لا يمكن ان تتم كرها وبالقوة او عن طريق التضحيات الجسدية ، كما يجب البعض ان يقترح استنادا الى تجاربه ..

فما يفرض الآن بالقوة قد يفرض سواء غدا بالقوة . والنهائية غننذلا يعرفها احد . ولكنها على كل حال لن تكون في صالح هذه الحركة الثورية العربية ، التي تعتمد مراكزها رغم وحدة اهدافها ، والقضايا التي تدور حولها . فإن من غير الطبيعي في الوقت الذي اكتسب فيه الحركة الثورية العربية ، مضمونها الاجتماعي الجديد ، الذي ينجد بكتسب كبيرة ، ان نهمل الجوانب الاخرى الاساسية ، وان نفصل بصورة مصطنعة بين مختلف هذه الجبهاتالتي يجري فيها الصدام .

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة الى ما ورد في البحث الذي قدمه الاخ غاروق قديمي (فتح) من ان الثورة الفلسطينية ذات مضموناجتماعي وقومي معا ، تايكدا على الترابط العضوي

حول اهداف الثورة ، ضد محاولات التصفية، ومن اجل التحرير . ٦ — ان تشكيل المنظمة الجديدة — قوات الانصار — هو النتاج الطبيعي اللازم لكفاح المناضلين القديمين والثوريين الذي امتد عشرات السنين ضد الاستعمار ومصلاته واحلافه ومهادناته وضد قوى الصهيونية . وهي ، حين تشكلت كم يكن في اهدافها منافسة اية منظمة مقاتلة للعدو ، بل كان في اساس اهدافها ان تشكل رفدا من الرواقد تميل لوحدتها ولتحقيق الغايات الوطنية الكبرى للشعب العربي الفلسطيني على طريق تحرير فلسطين . وهي تضم في صفوفها فصائل من قوى الظليمة الواعية المجربة كما تضم جبهة الصاعده عام١٩٤٧، الا ان هذا الموقف الخاطيء — ماركسيا — حتى الآن من المسألة الفلسطينية يجب الا يعني ، ولا لدقيقة واحدة ، ان نعطي مجالا لقوى اليمينية والرجعية العربية ان تستخدم بعض المواقف الخاطئة لبعض القوى التقدمية ، لجأبة هذه القوى ومحاوله التئيل منها ومن نضالها الوطني التقدمي .

٧ — ان قضية العلاقة بين المقاومة والحركة الثورية في كل بلد عربي ، من القضايا المهمة التي لا بد من الوصول الى صيغة ثورية — حقيقية لها ، تكون في صالح الحركتين ، فإن العلاقة غير المنظمة من شأنها أن تؤدي في الفترات الصعبة الى نتائج سلبية على الحركتين ، فضلا عن أن فقدان التنظيم في هذه الملتقى يتناقض اساسا مع طبيعة العلاقة العضوية بين فصائل الحركة الثورية كاجزاء في حركة الثورة العربية الواحدة ذات الاهداف الاساسية الواحدة .

السيد نايف حواتنه (الجهة الشعبية الديمقراطية)

انني اضع مسألةمطروحة بين حركة المقاومة الفلسطينية العربية والتقدمية ، وبين الاحزاب الشيوعية العربية ، والحركة الشيوعية العالمة ، مختلف عليها ، وان أشير اليها في الصباح بشكل سريع .

كما يريد أن اطرح مسألة اخرى من جديد سريرا ، وهي مسألة العلاقات بين منظمات المقاومة ، ومسألة ثالثة هي العلاقات مع النظم التقدمية ، والحركة التقدميةالديمقراطية العربية . وكذا يعلم الصراعات التي خاضتها الحركة الثورية الماركسية من جميع المحاولات الماركسية اليهودية التي ارادت احداث انفصال بين حركة الطبقة العاملة اليهودية في البلدان التي تقيم فيها ، وبين حركة الطبقة العاملة الأوروبية على سبيل المثال . وكذا يعلم صراع البلاتنة مع حزب البوند اليهودي ، ونظم مواقف الاممية الثالثة تجاه المحاولات الماركسية الصهيونية لحاوله عزل العمال اليهود عن الطبقة العاملة في بلادها ، ونذكر جيدا قرار اللجنة المركزية للاممية الثالثة برئاسة لينين المختلف عليه في بلدان المسكر الاشتراكي من القضية الفلسطينية ، وفي صفوف الحركة الشيوعية العالمة في صفوف الحركة الشيوعية العربية من هذه المسألة .

ونحن علينا أن نتعرف في معرض النقد والنقد الذاتي ان هناك خطأ تاريخيا قد وقع ، من وجهة نظر اممية ، فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية ، على يد الاتحاد السوفياني ومجموعة من البلدان الاشتراكية . وتمثل ايضا هذا الخطأ في موقف العداء من فصائل الحركة الشيوعية العالمة بشكل عام ، ومعظم الاحزاب الشيوعية العربية ، واستثنى من ذلك الحزب الشيوعي السوداني ، فقد بادر الحزب الشيوعي السوداني برامجة نقدية بعد جزيران ١٩٦٧ ، تجاه المسألة الفلسطينية والاسرائيلية وانتهى الى حل ماركسي اممي صحيح ، ويجب علينا ، في حركة المقاومة ، ان نصص الحزب الشيوعي السوداني بالتحية الثورية لهذا الموقف الصحيح .

ونحن نأمل من باقي فصائل الحركة الشيوعية العربية أن تنتج موقفا ماركسيا امميا ثوريا صحيحا تجاه المسألة الفلسطينية ، الا ان مثل هذا الموقف لم ينته بعد الى تحديد واضح . ففي حديث الاخ مروة إشارة سريعة الى طبيعة الوجود الصهيوني دون ان يعدد بوضوح الموقف من دولة اسرائيل وكافة المؤسسات العسكرية والثورية والقانونية والقانونية التي

تشكل منها دولة اسرائيل ، كما ان بيان قوات الانصار التي تمثل المنظمة الرتبطة والبنقة عن الحزب الشيوعي الاردني كان فيه قسرة على موضوعيتين اساسيتين : الموضوعة الاولى : تتعلق بالموقف منزاوية الموضوع الثانية : تتعلق بالموقف من قرار مجلس الامن ، كما تراء حركة المقاومة الفلسطينية .

لقد جاء بيان قوات الانصار بصيغة عامة ، فتزا على تحديد طبيعة دولة اسرائيل وضرورة النضال من اجل تصفيها ، وفي المناقشات الجانبية مع الحزب الشيوعي الاردني اتضح انه لا يزال يثق عند قرار تقسيم فلسطين الصادر عام١٩٤٧، الا ان هذا الموقف الخاطيء — ماركسيا — حتى الآن من المسألة الفلسطينية يجب الا يعني ، ولا لدقيقة واحدة ، ان نعطي مجالا لقوى اليمينية والرجعية العربية ان تستخدم بعض المواقف الخاطئة لبعض القوى التقدمية ، لجأبة هذه القوى ومحاوله التئيل منها ومن نضالها الوطني التقدمي .

ومن هنا فقد رعب العديد من فصائل حركة المقاومة — وكانت الجبهة الشعبية الديمقراطية منذ البداية حتى الآن تتخذ موقفا ايجابيا من الحزب الشيوعي الاردني — وانخفت موقنا واضحا ومحددا من ضرورة قبول قوات الانصار كفصيلة من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، رغم الاعتراضات الجدية حول موقف اساسي من قضية فلسطين ، معتبرة ان عملية النضال الجماهيري المسلح التي سينهياها الصفوف الشيوعي الاردني ستدفع بالضرورة صفوف قواعد نحو الضغط الديمقراطي المتواصل ، وإلى حرارة المركة وسقوط الشهداء والجرحى .. من اجل تصحيح هذا الموقف الخاطيء ماركسيا ، وانضداد موقف ماركسي اممي صحيح ، والموقف الماركسي اممي الصحيح هو كما عرضه الاخ عمر مصطفى مكي .

وكذا يعلم الصراعات التي خاضتها الحركة الثورية الماركسية من جميع المحاولات الماركسية اليهودية التي ارادت احداث انفصال بين حركة الطبقة العاملة اليهودية في البلدان التي تقيم فيها ، وبين حركة الطبقة العاملة الأوروبية على سبيل المثال . وكذا يعلم صراع البلاتنة مع حزب البوند اليهودي ، ونظم مواقف الاممية الثالثة تجاه المحاولات الماركسية الصهيونية لحاوله عزل العمال اليهود عن الطبقة العاملة في بلادها ، ونذكر جيدا قرار اللجنة المركزية للاممية الثالثة برئاسة لينين المختلف عليه في بلدان المسكر الاشتراكي من القضية الفلسطينية ، وفي صفوف الحركة الشيوعية العالمة في صفوف الحركة الشيوعية العربية من هذه المسألة .

ونحن علينا أن نتعرف في معرض النقد والنقد الذاتي ان هناك خطأ تاريخيا قد وقع ، من وجهة نظر اممية ، فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية ، على يد الاتحاد السوفياني ومجموعة من البلدان الاشتراكية . وتمثل ايضا هذا الخطأ في موقف العداء من فصائل الحركة الشيوعية العالمة بشكل عام ، ومعظم الاحزاب الشيوعية العربية ، واستثنى من ذلك الحزب الشيوعي السوداني ، فقد بادر الحزب الشيوعي السوداني برامجة نقدية بعد جزيران ١٩٦٧ ، تجاه المسألة الفلسطينية والاسرائيلية وانتهى الى حل ماركسي اممي صحيح ، ويجب علينا ، في حركة المقاومة ، ان نصص الحزب الشيوعي السوداني بالتحية الثورية لهذا الموقف الصحيح .

ونحن نأمل من باقي فصائل الحركة الشيوعية العربية أن تنتج موقفا ماركسيا امميا ثوريا صحيحا تجاه المسألة الفلسطينية ، الا ان مثل هذا الموقف لم ينته بعد الى تحديد واضح . ففي حديث الاخ مروة إشارة سريعة الى طبيعة الوجود الصهيوني دون ان يعدد بوضوح الموقف من دولة اسرائيل وكافة المؤسسات العسكرية والثورية والقانونية والقانونية التي

القوى التقدمية الاخرى غير الشيوعية، الحاكمة وغير الحاكمة ، ان تتخذ موقفا نقديا من حركة المقاومة الفلسطينية (...) اذا انتقلنا من هذه المسألة الى مسألة ضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، باعتبار ان هذه المسألة تطرح نفسها بالاحص ، فملينا أن نعرض للقول بان التصدد القائم ليس وليد رغبة ذاتية ، بل هو وليد ظروف موضوعية يعيشها شعب فلسطين ، تجد تعبيرها ايدولوجيا وسياسيا وتنظيميا في تعدد التنظيمات الفلسطينية من معظم التنظيمات الفلسطينية ليس هناك — كما قلت في الصباح — ما يبرر وجودها تاريخيا او ايدولوجيا او تنظيميا او سياسيا، بل هي وليدة رغبة ذاتية تجد استجابة واسمة فلسطينية في الضمة الغربية والنضال من ابناء هذه التنظيمات ، ليكون لها أكثر من قدم واحدة في حركة المقاومة ، وعندما تدخل المقاومة الفلسطينية وقضية فلسطين في هذه المنطقة مازتا تاريخيا اذا لاحت بوادر تسوية من نوع معين ، ستكون بالتاكيد على حساب شعب فلسطين ، حتى اذا اخفنا بالمضمون الواسع لقرار مجلس الامن والقتال بالاعتراف بولصة اسرائيل ضمن حدود امنة لانها حالة العداء معها .

ان قضية فلسطين في هذه المرحلة تعرضت لؤامرة تصفية دولية تتخذ الآن مظهرين اثنين متراپطين : اهدمها محاولة تشكيل حكومة فلسطينية بالضمة الغربية ، والاطاحة بالنظام الاردني القائم لتكون هذه الدولة في ظل فلسطينية في الضمة الغربية والنضال من ابناء الشرقية تتولى مهمة تصفيها مع المسكر الامبريالي والصهيوني .

كما ان القضية الفلسطينية تعرضت الآنعلى يد الامبريالية الامريكية والنظام الرجعي في الاردن بشكل خاص — والبلتاني بدرجة ثانية — لعملية قتل للمقاومة ، والهدف ان تكون العملية شاملة .. الا أن النزاع الذي نشأ في صفوف النظام الرجعي حول تصفية المقاومة هو الذي دفع هذا النظام الى التراجع تبهيدا لتاهيل الاوضاع الذاتية لقوى النظام الم الرجعي لنشن هجوم كاسح ، ذلك ان هناك صراعا بين تشكيل مثل هذه الدولة الفلسطينية والفصاع الذاتي للنظام الاردني عن نفسه سواء ارتبطت هذه العملية بالتسوية الوطنية او لا .. وتوقع ان تكون هذه العملية مزوجة .. سيخشل النظام مع حركة المقاومة في معركة صارية .. واذا فشل في ذلك فنحن نتوقع ان يحدث في الاردن انقلابا سوارتانيا فيبدل الملك حسين بالحسن ، وقد يرتفع علم الجمهورية ليقوم بعملية تصفية شاملة .. واذا لم يتمكن من ذلك بنفسه فقد يستعين بقوات خارجية ، ويوجد فعلا في الاردن قوات سعودية ، سوف تجد في اللحظة التاريخية الحاسمة مع القوات المعادية لحركة المقاومة ، وهناك ايضا قوات باكستانية تدعى الى الاردن ، وبعض منها دخل الاردن فعلا .. وشكرا .

نتمة — الصراع الجنبلاطي — الشهابي أيضا ..

الشهابية في ان تستعيد سلما ما خسرته حربا، وهذا ما لا يبدو في حكم المؤكد . واذن يبقى هناك امكانات لان تعمد الشهابية الىاستئناف« الحرب » ، الامر الذي لا يمكن للشهابية ان تنفاده اذا فشلت جهودها لتحييد المقاومةوكسب الشارع المسيحي .

تبقى كلمات قليلة حول اللقاء مع جنبلاط فيمعركة ضد الاجهزة . — ان أي تحالف من طرف متقدم من النظامتحالف مشروع ، شرط أن يكون لصحة الجماهير ، وشرط أن يكون على حساب تمايز اليسار وخطه السياسي ووعي الحركة الشعبية .

— الصراعات القائمة بين اطراف الحكمليست بعيدة عن الجماهير ، بل أن هذه الصراعات نتجت عن وجود المقاومة ، وتدخلالحركة الشعبية كما ان ازالة القبع البطن يفتح مجالا اوسع للمحركات والامسباتوالقنابات . — ان الشهابية تحمل امكانات حكمكولونيالات يوناني يهدد باستئصال الحركة التقدمية والوطنية (ييجا على المساعداتوالقروض الامريكية وفي حماية الاساطيل الامريكية) .

— ان اللقاء مع جنبلاط آني محدود بمعركةالسبعين ، ولا بد أن تعود بعدها ذات المسائل لتطرح على مختلف اطراف الحكم .

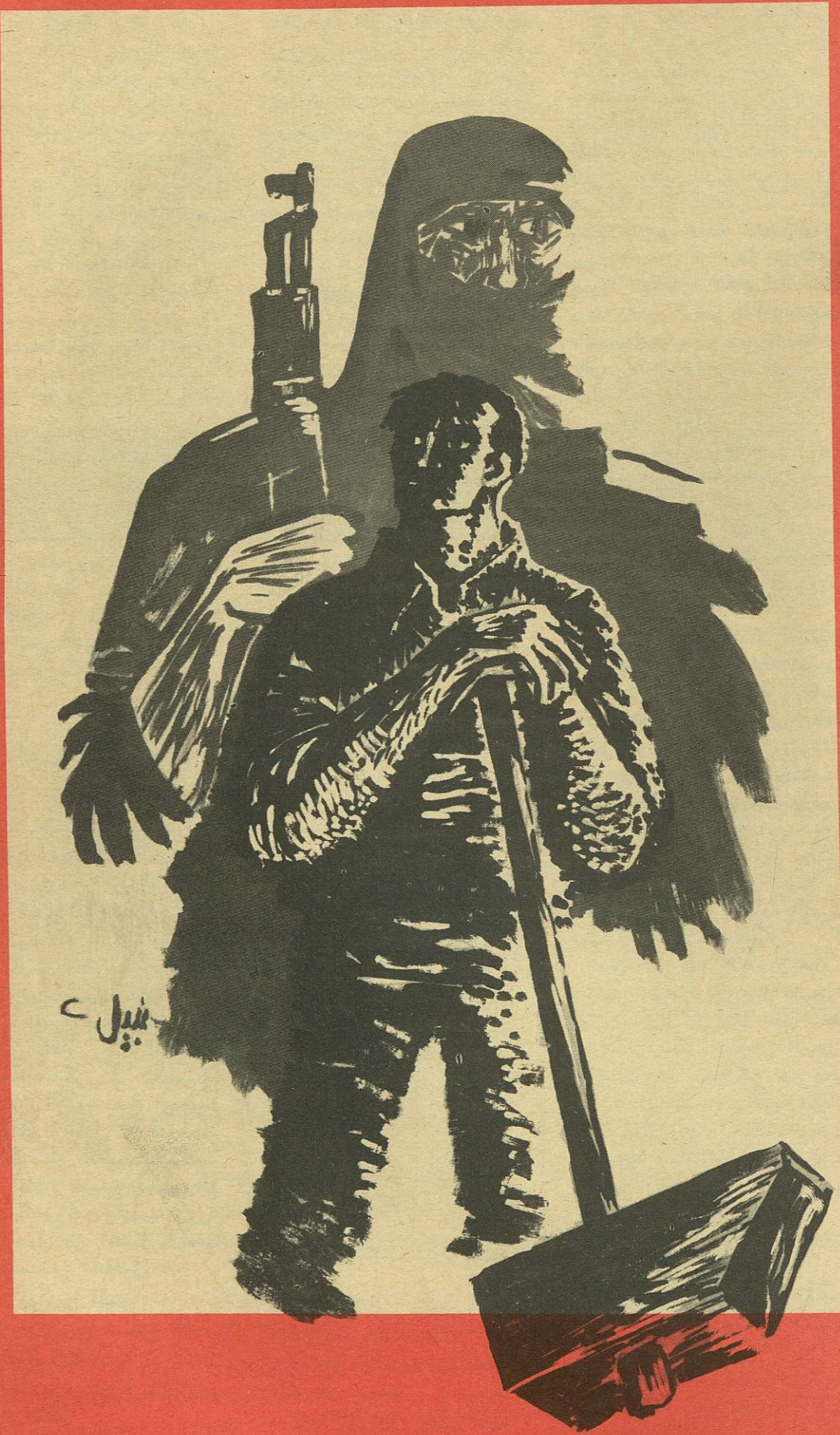
— ان الوقوف طرفنا متفردا في الصراع القائم بين الجنبلاطية والشهابية باعتبارهمبا طرفين متحائلين ، يتناسى الظفر السياسيالراهن ، ويمنع الجاهل من التدخل في الصراع الدائر ضد الاجهزة ، كما انه ينمهاا ايضا من تقدير سليم لحدود الجنبلاطية ودلالات صراعها . وتطليل سليم للجنبلاطية ان تكون وجهته بهذا المعنى تنصيب جنبلاط زعيما للحركة الوطنية .

الخطر الاسيراني في الخليج العربي

بناسنة
عيد العمال
العالمي



الطبقة العاملة البنانية خلال عام المقاومة والنضال الوطني



المغرب من المأزق الاقتصادي
إلى مؤتمر القمة.. إلى الاعتقالات



رسالة
خاصة



البنك العربي (المحدود)



يدخل عامه الحادي والأربعين مسجلاً أرقاماً جديدة في الأرباح والاحتياطي
مستزافاً أداء رسالته مع تحفظه الشديد وتقيده بالأسس المصرفية الصحيحة

البنك العربي المحدود

الميزانية العامة كمتاهة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩

البنك العربي (في التوسع) المحدود
الميزانية كمتاهة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩

١٩٦٨	١٩٦٩	المطلوبات
دينار	دينار	دينار
١٠٨.٨١٨.٣١٣	١٠٦.٥٥٧.٧٧٠	رأس المال المدفوع كاملاً
٥.٥٠٠.٠٠٠	٥.٥٠٠.٠٠٠	رأس المال المدفوع كاملاً
٢.٢٧٥.٠٠٠	٢.٤٥٠.٠٠٠	الاحتياطي الاجباري
١٢٩.٦٧٠	٤٨٦.٣٥٠	الاحتياطي الاختياري
٥.٣٠٠.٠٠٠	٥.٦٠٠.٠٠٠	الاحتياطي الخاص بالدين المشكوك فيها
٣٢.٣١٨.٢٦٣	٢٤.٤١١.٣١٢	كفالات واعتبارات وكيالات مقبولة (له مقابل)
٨٣٢.٣٥٠	٨٣١.٩٦٠	صافي الأرباح لتوزيع
١٥٥.١٧٣.٤٩٦	١٤٥.٨٣٧.٣٩٢	مجموع المطلوبات

الفرنك السوري يساوي ٧٥ قرناً لبنانياً تقريباً

١٩٦٨	١٩٦٩	الموجودات
دينار	دينار	دينار
٦٨.٦٨٧.٦٩٣	٦٣.٤٣٩.٨٠٨	تقد في الصندوق والبنوك
٢.٩٠٢.٤٦٤	٥.٩٠٤.٧٣٨	سندات حكومية
١.٤٣٠.٢٩٥	١.٤٤١.٦٢٢	اسهم شركات واستثمارات
٦.٦٠١.٨١٩	٦.٠٧٧.٦٨٣	في مؤسسات تابعة
٣٦.٣١٢.٤٠١	٣٧.٧٤٤.٧٧٤	اوراق مخصصة
١.٥٠٤.٧٣٥	١.٣٥٠.٨١٥	حسابات مدينة
٥١٧.٨٠٢	٤٧٦.٧٠٧	عقارات (بعد الاستهلاك)
٣٢.٣١٨.٢٦٣	٢٤.٤١١.٣١٢	اثاث (بعد الاستهلاك)
٤.٨٩٨.٠٢٤	٥.٠٥٤.٩٣٣	تمهيدات العملاء مقابل كفالات
١٥٥.١٧٣.٤٩٦	١٤٥.٨٣٧.٣٩٢	واعتمادات وكيالات مقبولة (له مقابل)
		موجودات أخرى
		مجموع الموجودات

الدينار اللبناني يساوي ٨٧٥ قرناً لبنانياً تقريباً

أضواء وحقائق

* بالرغم من توتر الحالة في البلاد العربية ارتفعت ايرادات البنك العربي عام ١٩٦٩ فبلغت ٨٠.٤١٣.٠٩٤ دينار محققة زيادة قفصها ٩٠.٤٥٥.٥٥٢ دينار عن العام السابق. فأصبح مجموع رأس المال المدفوع بالكامل والاحتياطيات للمؤسسين الاردنية والسورية ما يعادل ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية بعد اضافة حوالي ٩٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية الى الاحتياطيات.

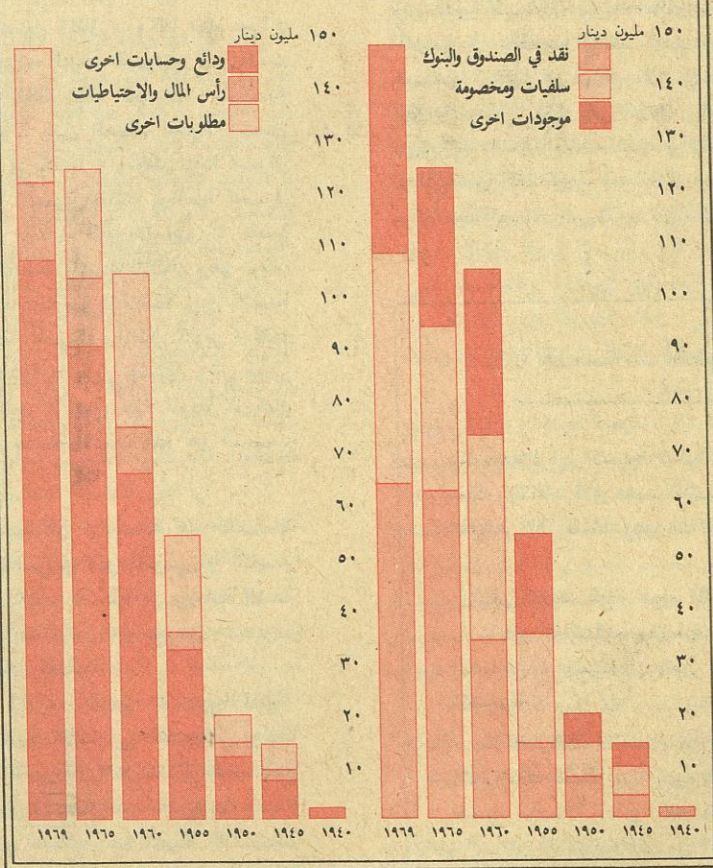
كذلك لم تنقص او تتأثر كثيراً البوند المهمة في ميزانية البنك العربي على الرغم من اشتداد المنافسة وتعاقد الاذونات. وقد بلغت الودائع ١٠٦.٥٥٧.٧٧٠ دينار (حوالي ٩٣٥.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية) بدلاً من ١٠٨.٨١٨.٣١٣ دينار للسنة السابقة والنقص الطفيف الذي حدث في بعض البوند في نهاية ١٩٦٩ ناتج عن عدم ادراج ارقام ميزانية فرعنا في عدن لتأمينه وانتقال فرعينا في الجمهورية العربية البنية الى المؤسسة البنية الجديدة تحت اسم «مصرف العروبة» التي يملك البنك العربي منها ٤٩٪ والباقي للحكومة البنية.

* سجلت الودائع رقماً قياسياً لدى المؤسسة السورية الشقيقة «البنك العربي في الخارج» حيث زادت الودائع من ٣٢٩ مليون فرنك سويسري في العام الماضي الى ٤٢٢ مليون فرنك في نهاية هذا العام اي بزيادة قدرها ٢٨٪.

* درج البنك العربي على سياسة المحافظة على نسبة سيولة عالية. بلغت (نسبة النقد للودائع) في نهاية ١٩٦٩ حوالي ٦٠ بالمئة. ولو اخذنا بالاعتبار السندات الحكومية والاسهم التي تعتبر امولاً سائلة لارتفعت نسبة السيولة الى نحو ٦٦ بالمئة.

* في لبنان استمرت فروع البنك العربي في اداء رسالته رغم المنافسة الاجنبية وانتقال رؤوس الاموال العربية الى الخارج بسبب ارتفاع الفوائد. وقد بلغت الودائع في فروع لبنان ٣٨٤.٨٥٦.٩٢١ ليرة لبنانية.

تطور الميزانية العامة للبنك العربي المحدود



الفروع والمؤسسات التابعة والشقيقة

* ان مؤسسة البنك العربي منذ تأسيسها لم تعمل لصالح فرد معين او بلد واحد بل اسست لخدمة الاقطار العربية جمعاء. فانتشرت فروعها في الوطن العربي الكبير من المحيط الى الخليج وأُسِّسَت المجال للمواطنين العرب مع مختلف اقطارهم ليساهموا في المؤسسة التي اصبح يملكها ما يقرب من ٢٥٠٠ مساهم.

* اما بالنسبة للفروع الجديدة تحت التأسيس فقد حصل البنك على اذن من حاكم امانة ابو ظبي لافتتاح فرع في مدينة ابو ظبي. كذلك افتتح فرع جديد في مدينة دبي وهناك اذن لفتح فرع في اماره عجمان في الخليج العربي. وسيتفتح البنك فرعاً جديداً في جبل اللويدة بمدينة عمان ليخفف الضغط عن الفرع الرئيسي.

* وجدير بالذكر انه اصبح للبنك العربي بالاضافة الى فروع مؤسسات تابعة وهي البنك العربي (نيجيروا) المحدود في لاغوس وكانو. والبنك العربي ش.م. في فرانكفورت المانيا. اما المؤسسات الشقيقة فهي مصرف العروبة في طرابلس وبنغازي في الجمهورية العربية البنية التي يملك البنك العربي ٤٩٪ من اسهمه. وكذلك البنك العربي (في الخارج) المحدود في زوريخ وسنغاف.

* وقد جرت خلال عام ١٩٦٩ دراسات واتصالات لتأسيس اتحاد بنوك عربية وافرنسية برأسمال قدره مائة مليون فرنك فرنسي جديد ساهم البنك العربي بنسبة ثمانية ملايين فرنك من اصل رأسمال هذا البنك العربي الافرنسي الذي تم التوقيع على بروتوكول تأسيسه في باريس في اواخر عام ١٩٧٠.

يوجد في البناء الحديث الذي يشغل فرع البنك العربي المحدود في بيروت جزءاً منه محلات ومكاتب وطوايق معدة للايجار تنفرد بمدخل خاص ومساعد مستقلة ومرآب (كراج) كبير يتسع لسيارات المستأجرين والعلماء. ولقد اصبح هذا البناء مركزاً للبنوك ولشركات الطيران العالمية. ولا يزال فيه مجال لتأجير مكاتب لمختلف الاعمال. اما الجزء الخاص بالبنك العربي فقد زود بأحدث الماكينات وأجمل الاثاث. ويعرف محصنة معدة للايجار تقع في الطابق الرابع تحت سطح الارض. وبصناديق فلواذية موجودة ايضا في غرف محصنة وهي معدة للايجار لمن يرغب من الافراد والشركات.

ارقام الهاتف: ١٠/٢٥٠٢٤٠ خطوط ٩/٢٥١١٥١ خطوط